

من الحلف، ما قتل

الفرقيين المتصارعين في البلد على حد سواء. بل كان يمكن الحزب لو أراد أن يستعيد الرأي العام فعلاً، أن يبادر إلى النزاع الفعلي للسلاح «الشواري» من أفراد غير المنخرطين في المقاومة أولاً، ومن حلفائه ثانياً، والإبقاء فقط على سلاح المقاومة. وللذين يستهولون هذا الأمر، نسال هل المقاومة بحاجة فعلاً إلى سلاح «شواري» سواء في أيدي أفراد من حزب الله، أو في أيدي «الحلفاء» من أحزاب وحركات وجمعيات وسرايا و«الجان عمل مقاوم» في مختلف المناطق اللبنانية؟ والجواب عن هذا السؤال هو، حسب اعتقادنا، النفي. ومن المفيد التذكير هنا بأن هذا السلاح تحول إلى عبء في 7 أيار عندما حاول الحزب استعمال بعض حلفائه كواجهة في بيروت وبعض المناطق.

وبمناسبة الكلام عن 7 أيار، يجب التذكير بأن على حزب الله، كي يتخلص من صورة «البيع» المذهبي التي التصقت به، أن يتحول إلى ضامن للسلم الأهلي في البلد بالاشتراك مع الجيش اللبناني. لا بل إن واد الفتنة المذهبية، التي يجري الحديث عنها كثيراً هذه الأيام، يستلزم أخذ الحزب هذه المسؤولية على عاتقه بمنتهى الجدية. ويبدأ هذا الأمر باتخاذ الإجراءات الداخلية التي تضمن عدم إمكانية اشتراك أي من أفراد أو مجموعاته في اشتباك مماثل لاشتباك برج أبي حيدر في المستقبل وفي أي ظرف من الظروف.

وتكمن الأهمية الشديدة لهذا الأمر من واقع أن المعركة الدائرة حالياً بشأن المحكمة الدولية هي برأينا معركة على «صورة حزب الله»، فالهدف الأساسي لمؤزني حركة المحكمة، من أجهزة استخبارات غربية (أو بالأحرى أميركية وإسرائيلية)، هو نزع صورة المقاومة الفعالة بوجه إسرائيل عن الحزب، وإصافه بصورة الميليشيا المذهبية المتفوقعة على نفسها والجاهزة لضرب المذاهب الأخرى في لبنان. أي بمعنى آخر، عزل الحزب عن الرأي العام اللبناني والعربي، وحصر الجمهور الحاضر للحزب في الوسط الشيعي فقط. والخطر في هذا الأمر هو مساهمته في تحويل إيران إلى العدو الأساسي

في نظر الشارع العربي بدلاً من إسرائيل، وهو ما تعمل عليه أجهزة الاستخبارات المذكورة ليل نهار.

ومن المؤكد أن الذين هم وراء المحكمة الدولية لا يطمحون لسوق قيادات حزب الله إلى لاهي ومحاكمتهم هناك كما سبق سلوبودان ميلوسيفيتش من قبل. فلا خوف من هذه الناحية على الحزب الذي لم تتمكن إسرائيل من إسقاط شعرة واحدة عن رأس أي رمز من رموزه في حرب تموز. لكننا بصراحة نخاف على الحزب ونخشى أن تنجح الأجهزة الغربية في تحطيم صورته وعزله إذا لم يتمكن من خوض معركة المحكمة بكفاءة تحاكي كفاءته العسكرية.

وكان الحزب قد بدأ هذه المعركة بداية جيدة من خلال الحملة الإعلامية التي قادها السيد حسن نصر الله. لكن هذه الحملة ليست كافية وحدها على الإطلاق، واستكمالها يبدأ بالمعالجة الحقيقية لأسباب اشتباك برج أبي حيدر ونشأته ولا ينتهي بمبادرة الحزب إلى الانفتاح الحقيقي على «الخارج» اللبناني والعربي على حد سواء. فالحزب يعاني من قصر علاقاته التحالفية على الجهات والشخصيات المستعدة لتلقي الأوامر عبر الألفية الاستخباراتية، والمستعدة للعمل بالأوامر والتصریح بالأوامر والاتصال بالغير بالأوامر ونقل الرسائل بالأوامر. وعني عن القول إن هذا النوع من العلاقات لا يبني رأياً عاماً ولا يؤدي إلى تحلق الجماهير حول المقاومة. فالأمثلة على «اختراع» المعادلة منها والممانعة، أكثر من أن تعد وأن تحصى. لكن المحسوم أن الرأي العام في منطقتنا، أو ما يسمى بالشارع العربي، هو في مكان آخر تماماً.

ونتمنى أخيراً ألا تكون حربة حركة الحزب في الانفتاح على الغير، وفي خوض معركة المحكمة أمام الرأي العام، مقيدة من بعض «الحلفاء»، وألا نصل إلى يوم نضطر فيه إلى القول «ومن الحلف ما قتل».

* كاتب لبناني

الأونروا مستمرة ولكن...

معتصم حمادة*

يسيطر على الفلسطينيين هاجس حل وكالة الغوث (الأونروا) وإحالة خدماتها إلى الدول العربية المضيفة. ويرون في هذا، حال حصوله، إعلاناً دولياً بإسقاط حق العودة، لمصلحة التوطن، وانسحاب المجتمع الدولي من واجباته نحو اللاجئين الفلسطينيين، وتركهم لمصيرهم المجهول.

مرد هذا الهاجس، وقوع الأونروا في عجز مالي مركب بدأ مع التوقيع على اتفاق أوسلو نهاية عام 1993. وهذا العجز المالي يمثل تعبيراً عن تراجع الدول المانحة عن التزاماتها التاريخية نحو الأونروا، والتعهد بتمويلها سنوياً إلى أن تجد قضية اللاجئين طريقها إلى الحل. ولقد جاء إعلان كندا، أخيراً، التوقف عن المساهمة في تمويل الوكالة من الآن فصاعداً، ليوفر لهواجس اللاجئين مبرراتها، وليزيد من قلقهم وتخوفهم من احتمال شطب الوكالة، وكذلك شطب حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ عام 1948، باعتباره، كما وصفته الأمم المتحدة، حقاً غير قابل للتصرف.

غير أن الواقع يؤكد، بعيداً عن أية هواجس، أن حل وكالة الغوث يمثل عملية معقدة ويحتاج إلى قرار لا يمكن أن تتخذه إلا الجهة التي قررت إنشاء هذه المنظمة الدولية، تعني بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الشهير 302 تاريخ 1949/12/8. والجمعية العامة، وفي دورتها العادية، خريف كل عام، تجدد التفويض لوكالة الغوث (باعتبارها منظمة مؤقتة إلى حين حل قضية اللاجئين) وتصادق على مشروع موارنتها السنوية، بناء على توصية مقدمة من اللجنة الاستشارية، المكونة عادة من ممثلي كبار المانحين وممثلي الدول المضيفة. ولم يبدر عن أي طرف حتى الآن ما يشير إلى أن ثمة نية لحل وكالة الغوث وترك اللاجئين لمصيرهم.

فبالوكالة، كما هو معروف، تمثل، في السياسة، اعترافاً من المجتمع الدولي بمسؤوليته عن



إعادة صياغة البرامج لتحويل الأونروا من منظمة إغاثية إلى منظمة تنموية إقليمية!

نكبة الشعب الفلسطيني وتشريد حوالي ثلثه خارج وطنهم، كما تمثل في الوقت نفسه شاهداً على الجريمة التي ارتكبت بحق هذا الشعب على يد الجهات المسؤولة عن تقسيم فلسطين بموجب القرار 181. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الوكالة تمثل المصدر الرئيس للخدمات المقدمة إلى اللاجئين في مخيماتهم، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة وحرمان اللاجئين من خدمات الوكالة، يعني حرمانهم من الجهة التي توفر لهم جانباً مهماً من احتياجاتهم المعيشية.

إلا أن استبعاد قرار حل «الوكالة»، في الوقت الحالي، لا يعني أن الوكالة لا تتهددها مخاطر من نوع آخر، تظل قدرتها على تقديم خدماتها إلى اللاجئين، كما تظل موقعها السياسي ورمزيته القانونية بالنسبة لقضية اللاجئين وحق العودة.

فالدول المانحة لا تستجيب لنداءات الوكالة بضرورة زيادة مساهمتها في التمويل، وبما يتناسب مع الزيادة السكانية للاجئين، وارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للدولار (العملة المعتمدة من الوكالة). ولم تجد الوكالة حلاً لأزمته المالية، وتجاهل المانحين لنداءاتها، سوى التوجه نحو الدول العربية لتزيد من مساهمتها. علماً بأن جامعة الدول العربية كانت قد أقرت ألا تزيد المساهمة العربية في تمويل الوكالة، عن 7.8% من مجموع موارنتها، حتى لا تتحول الوكالة، في ظل زيادة التمويل العربي، من منظمة دولية (تمولها الولايات المتحدة وأوروبا خاصة) إلى منظمة عربية، وهو ما يقود عملياً إلى إعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته القانونية عن قضية اللاجئين. فنتحول قضية اللاجئين من قضية دولية تتحمل مسؤوليتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة (صاحبة القرار 181) إلى قضية عربية، تلقى أعبائها كاملة على عاتق العرب، وهو ما يساوي، في مضمونه، التوطن بطريقة أو باخرى.

إن هذا لا يعني إعفاء الدول العربية من

واجباتها نحو اللاجئين. لكن هذا يمكن أن يتم عبر الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية والعربية الناشطة في المخيمات، ولعل تجربة الهلال الأحمر الإماراتي في الإشراف المباشر على إعادة بناء ما هدمه العدوان في مخيم جنين، تمثل سابقة ناجحة يمكن الدول العربية أن تحذو حذوها.

الخطر الثاني هو لجوء الوكالة إلى إعادة صياغة بعض برامجها الخدمية، بما يحولها من منظمة إغاثية (وهو الهدف الرئيسي الذي أنشئت لأجله) إلى منظمة تنموية إقليمية. والفارق بين الصفتين كبير وواسع وله معان سياسية لا يمكن إخفاؤها. فمنظمة الإغاثة تعني توفير الحاجات المعيشية للاجئين دون أن يمس ذلك حقوقهم السياسية وفي مقدمها حقهم في العودة. أما التحول إلى منظمة تنموية، فمعناه توفير مقومات «الإقامة الدائمة» للاجئ في مكان إقامته الحالي، بحيث تتوافر صلات بيته وبين محيطه المحلي، على حساب تطلعه نحو العودة. وفي السياق نفسه، تلجأ الوكالة إلى تقليص مساحة برنامجها الإغاثي، كأن تشطب منه بند «إصلاح الماوى»، و«الماوى يعني، في ما يعنيه، صنون المخيمات، كمجتمع فلسطيني قائم بذاته، يصون الشخصية الوطنية للاجئ، ويمنع ذوبانه في محيطه المحلي، إن من حيث صنون لهجة الفلسطينية أو العادات أو التقاليد وغيرها، ما يمثل في مجموعه المكوّن المجتمعي للشخصية الفلسطينية. وعندما يتحول الماوى إلى مكان غير صالح للسكن، فإن ذلك معناه دفع اللاجئ للبحث عن مكان سكن آخر. وفي ظل انسداد آفاق السكن البدلي في المخيم، بسبب الاكتظاظ وكثافة السكان، يصبح البديل السكن خارج المخيم. ولتظهر هذه القضية بارزة نلفت النظر إلى قضية «نهر البارد» ومعاني تشريد سكانه.

المسألة الثالثة هي أن ما أسهم في وقوع الوكالة في العجز المالي، وبالتالي تقليص خدماتها، هو تسرب سياسة الهدر المالي والفساد إلى دوائرها العليا. فمرتبات كبار الموظفين (وهم عادة من الأجانب الذين يحاولون أن يطبقوا على مخيمات اللاجئين نظريات اجتماعية وسياسية فبركتها وصاغتها دوائر غربية في سياسات معينة ومكشوفة) ترهق موازنة الوكالة وتسبب لها نزيفاً كبيراً يستهلك قسماً غير قليل من وارداتها. وهناك على الدوام بنود توفر لهؤلاء الموظفين امتيازات لا تتوافر لغيرهم من الموظفين المحليين. في الوقت نفسه، تتصدى إدارة الوكالة للموظفين المحليين، كلما طالبوا بزيادة مرتباتهم لتتساوى مع مرتبات نظرائهم في الدول المضيفة، وتتذرع الوكالة على الدوام بنقص التمويل، وهو «نقص» لا يستدكره أي من كبار المسؤولين في هذه المنظمة الدولية وهم يرسمون لأنحة مرتباتهم كخبراء إغاثة وتعليم وعلم اجتماع (!). كما يسهم في استنزاف مالية الوكالة سياسة الفساد التي تعشش منذ سنوات في أثنائها من لجانها الرئيسية في كل إقليم من أقاليم خدماتها الخمسة، هما لجنات المشتريات، والإنشاءات. فالأولى مسؤولة عن مشتريات الوكالة كلها من سيارات وشاحنات ووسائل نقل، نزولاً حتى القرطاسية في المدارس والمكاتب الإدارية. وكثيراً ما أوضحت بعض الصفقات كيف يذهب جزء غير يسير من ثمن المشتريات إلى الجيوب من باب السمسرة والكسب غير المشروع. والحديث هنا يطال مبالغ، يمكنها، لو رصدت في خدمة اللاجئين، أن تعالج أكثر من مشكلة مزمنة في المجال البيئي أو التعليمي.

أما اللجنة الثانية فمسؤولة عن إنشاءات المنظمة كالمدراس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية النسائية والشبابية وغيرها. وسجلت الوكالة حافل بالفضائح ذات الصلة بالمباني التي تشاد، عبر مقاولين معينين، بثبت، عند هطول المطر، أنها غير صالحة للسكن، وأن بناءها مخالف لدفتر الشروط. والغريب في الأمر، أن لجنة الإنشاءات تلجأ «لصيانة» المباني الجديدة إلى المقاولين أنفسهم الذين تولوا إقامة هذه المباني، وهكذا تدور الصفقات في دائرة مغلقة.

يقودنا ذلك إلى الحديث عن الحاجة الماسة إلى تفعيل المجتمع المحلي في المخيمات وتجمعات اللاجئين، في إطار منظم، لفرض الرقابة على أداء الوكالة، من موقع العارف بخفايا أوضاعها الداخلية، وآليات اتخاذ القرار فيها، وبما يمكن المجتمع المحلي، عبر أدواته المختلفة (الجان الشعبية، الاتحادات النسائية والعمالية والشبابية، والأندية على اختلاف وظائفها) من صنون حقوقه، والدفاع عنها، إن في العلاقة مع الجهات المانحة، أو الجهات المعنية في إدارة أعمال الوكالة في هذا الإقليم أو ذاك.

* كاتب فلسطيني



معادية للدين وتؤمن بأهمية القيم الإسلامية في الرقي بالوعي الاجتماعي. كما أنها علمانية لا تنتكر للهوية الإسلامية للشعب التركي.

- أنهم يؤمنون بالاشراكة في تسيير شؤون الحزب بطريقة مؤسساتية، ويرفضون أسلوب الطاعة العمياء كما كان الأمر في عهد أربكان. - أنهم سينشغلون بالقضايا الحقيقية التي تشغل الرأي العام التركي مثل عدم المساواة في توزيع الثروة وارتفاع نسبة البطالة وضعف الخدمات الصحية واختلالات نظام التعليم...

- أن منظورهم للمسألة الاقتصادية لا ينطلق من تصور نظري طوباوي حالم كمنظرة «النظام العادل» (أربكان)، ولكنهم يؤمنون بممارسة سياسات اقتصادية واقعية تتناسب مع الظروف الدولية وتعتمد مفاهيم المنافسة الحرة والعقلانية والشفافية مع حماية ذوي الدخل المحدود من الناحية الاجتماعية.

-الرهان على تلبية رغبة المواطنين في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتهيئة الظروف المناسبة لذلك.

- اعتماد المقاربة الحقوقية الصرفة مدخلاً للبحث عن حلول لبعض القضايا الهوياتية الحساسة مثل قضية الحجاب، والحذر الشديد تجاه اعتماد خطاب يحمل أي مشاعر دينية أو عقديّة.

إنها قصة مراجعات عميقة نجحت في تقديم الإسلام بصورة مختلفة عما تعرضه الحركات الإسلامية في العالم العربي، كما أنها انتهت إلى أن المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان تعتبر جزءاً من الحل بالنسبة للدول السائرة في طريق الديمقراطية وفرصة للتأهيل الديمقراطي وليست معايير «مفروضة من الغرب» لتحطيم الخصوصيات كما يرى البعض. وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من الوقت لنتنجه إليه الحركات الإسلامية في العالم العربي.

* باحث وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية المغربي